(استنساخ) لنموذج تطور البلدان الاشتراكية الاولى بكل تفاصيله » . وفي مواجهة هذا الاتجاه ، الذي يتحمل مسؤولية ابتذال الماركسية ، نجد «المعالجة الماركسية الكلاسيكية الديالكتيكية الاصلية » والتي يعلن المؤلف انتماءه دراسته اليها . ويجب الانتباه هنا الى انه على الرغم من ذلك يظل سنتش في اقصى حالات التيقظ والحذر من السقوط في مستنقع النزعة التقديسية . والتي لم يكن الاتجاه الدوغمائي سوى احد اشكال تمظهرها . وبهذا فقط يصبح مفهوما معنى الارق الذي لازم المؤلف حول مدى نجاحه في « اضافة عناصر جديدة او عناصر اخرى الى مكونات الفكرة التي اوجزت في العديد من المؤلفات الماركسية والتقدمية اعني المفهوم (البسيط) القائل بان التخلف الراهن هو ثمرة التطور العالمي للرأسمالية ولذلك لا يمكن فصله عنها ».

نقد نظريات التخلف

يتألف كتاب سنتش « الاقتصاد السياسي للتخلف » من ثلاثة اجزاء مستقلة يحمل كل منها عنوانا فرعيا خاصا . وقد خصص الجزء الاول من كتابه ، والذي يحمل عنوان « نقد نظريات التخلف » ، لاجراء « مسح نقدي لمختلف النظريات التي تفسر التخلف » ، وفي سياق ذلك يقوم بمجادلات مع « مؤلفين بارزين ومرموقين » معتبرا ذلك « فرصة لعرض وجهات نظره في هذا الموضوع بمواجهة نظريات الخصوم » .

يصنف المؤلف النظريات المذكورة في ستة اتجاهات عريضة . واجد هنا من المناسب ان ناتي على استعراض سريع لتلك الاتجاهات التي عالجها سنتش في عرض مركب ومليء بالحيثيات التي ينبغي ان لا يفهم اغفالها هنا كانكسار لاهميتها القصوى :

١ ـ يبدأ المؤلف بالتعرض للنظريات التي قامت على أساس « تحديد التخلف بارقام المؤشرات الاحصائية » ويتوقف بصورة خاصة امام واحد من اهم المؤشرات التي اعتمدها أصحاب هذا الاتجاه وهو « مؤشر الدخل القومي » .

٢ ـ الاتجاه الثاني يقوم على « مقارنة حالة (سكونية) معينة لاكثر البلدان الرأسمالية تطورا ... بحالة (سكونية) مماثلة للبلدان المتخلفة ... » من أجل استخلاص « بعض الميزات او العوامل (النموذجية) التي تعرقل التنمية او تحدها » . ويتوقف المؤلف هنا امام اهم العوامل التي اعتمدها أصحاب هذه « المعالجة الطرفية » من الوضع السكاني غير المؤاتي ، الى رداءة الخواص الطبيعية وضآلة الموارد الطبيعية ، الى نقص رأس المال وعدم كفاية نشوئه ، الى تدني انتاجية العمل والنوعية الرديئة للسكان العاملين .

٣ ـ في الاتجاه الثالث تجدنا امام موقف ينظر الى التخلف « كشكل من اشكال الحركة » ، فثمة من يفترض « ان التخلف نظام خاص من العلاقات المتبادلة بين العوامل المعرقلة والكابحة » ، ويتجلى هذا الموقف بصورة نموذجية في النظريات التي اخذت بـ « فكرة الحلقة المفرغة » حيث « لا يعود التخلف في هذه النظريات محض مجموعة من النواقص والعراقيل بل منظومة العلاقات المترابطة لهذه النواقص والعراقيل » . وعلى اساس نفس الموقف ثمة محاولة ثانية طرحت نفسها كتجاوز لقصور نظريات « الحلقة المفرغة » وتتمثل هذه المحاولة في نظرية هـ. لايبشتاين عن « نظام التوازن شبه ـ المستقر » حيث يكون « التخلف في نظره حالة تعيد انتاج نفسها بنفسها ، انه توازن دون تطور يعيد تأسيس نفسه عبر